

التنمية الاقتصادية في العراق..... الواقع والمعوقات

م.م ابراهيم جاسم جبار الياسري

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان

الملخص

ان الاقتصاد العراقي كان وما يزال اقتصاداً ريعياً احادي الجانب، استأثرت به الحكومة التي كانت المحتكرة الاساسية في صياغة خطط وبرامج التنمية والتي قادت البلد الى اختلالات هيكلية كبيرة على مستوى الاقتصاد.

فاذا كانت عملية التنمية تحدث بصورة تلقائية في البلدان المتقدمة فان السبب في ذلك هو توفر رأس المال والبنى التحتية وانتشار الوعي والثقافة وعدم تعرضها إلى مشكلات ثقافية واجتماعية كل هذه العوامل جعلت التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة غير متعثرة عكس التنمية الاقتصادية في العراق التي تعرف بأنها تنمية متعثرة لا تتماشى مع واقع الاقتصاد العراقي وإمكانياته المادية والبشرية. فقد واجهت التنمية في العراق العديد من المعوقات والصعوبات وهذه المعوقات تقسم على قسمين معوقات داخلية والتي تتمثل في الازدواجية وترهل القطاع العام فضلا عن الإهمال الذي يعاني منه القطاع الخاص حيث عانى القطاع الخاص ومنذ زمن طويل من الإهمال وعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع كما لا يخفي علينا الدور السلبي الذي له اثر كبير على عملية التنمية الاقتصادية في العراق المتمثلة بتردي الأوضاع الأمنية التي تعتبر الحافز الأساسي للمستثمر للقيام بعملياته الاستثمارية وكذلك الدور السلبي الذي لعبه الفساد الإداري الذي بات علامة واضحة في الاقتصاد العراقي إما الجانب الآخر المتمثل بالمعوقات الخارجية الذي يشمل المديونية ودورها السلبي على اقتصاد البلد وكذلك التمويل وغيرها من المعوقات. لذلك على الدولة إن تسعى للتخلص من هذه المعوقات من اجل النهوض بواقع اقتصادي يليق بسمعة العراق ويتناسب مع إمكانياته المادية والبشرية .

Abstract

The Iraqi economics has been and still single side quasi rent Government recognized by it , which is principle cartel in planning couchirs and evaluation plans which led our country to large structure dithering on economics level.

IF the evaluation operation taken with auto view in advanced countries , the reason is found the capital under-building , and awakening spreading and education , not faced with cultural and social problems , all these aspects rnade the economics evaluation in advanced countries not obstacles which reflect the economics evaluation in Iraqi that define obstacles evaluation , not corporate with Iraqi economics actual and its finciul , human abilities . the evaluation in Iraqi faces many problems and difficulties , these problems can be classified into: interned problems which impalements in poriority and general section inadd : carelessly , which flabbiness the general section where the special section suffered and with long times from carelessly , and don't care from the Government with this section , this appeared the negatire role which has large effect on. economics evaluation operation in Iraqi which represented desideration cases deteriorating that consider the principle motivation for the invest to make his investation operation and explain the negative role in corruption administrated game , which is clear sign in Iraqi economics from other side represented by external problems.

SO , Government must be work to escape from these problems to warke up in economics evaluation actual .

هدف الدراسة: يكتسب البحث أهمية من كونه يطرح أهم المشاكل التي يعاني منها واقع الاقتصاد العراقي ويفحص الكيفية التي مارستها هذه المشاكل لتؤثر تأثيراً سلبياً على نمط التنمية .

فرضية الدراسة: ان التنمية في العراق اقل ما يقال عنها انها تنمية بطيئة او متعثرة, ولا تتماشى مع إمكانيات البلد المادية والبشرية اذا ما قيس على أساس مؤشرات التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة: كيفية النهوض بتنمية اقتصادية حقيقية تواكب التطور الذي أحرزته بعض دول الجوار.

منهجية الدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي
المقدمة:

ان استقرار التاريخ الاقتصادي للعراق يبين ان الاقتصاد العراقي كان وما يزال اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب, استأثرت به الحكومة التي كانت هي المحتكرة الاساسية في صياغة خطط وبرامج التنمية والتي قادت البلد الى اختلالات هيكلية كبيرة على مستوى الاقتصاد.

أما الآن فان عملية التغير السياسي الجارية في العراق حالياً من جملة ما تسعى لتطبيقه هو الاستفادة من مزايا نظرية اقتصاد السوق في ادارة الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن المفاهيم الأساسية لهذه النظرية هي ممارسة الأعمال التجارية في فضاء من الحرية لذلك فان الأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط التجاري يجب إدارته من قبل مؤسسات القطاع الخاص.

على أن تتحدد اهتمامات وواجبات الدولة من الناحية الاقتصادية على تقديم الدعم عن طريق تقديم القروض الصغيرة والكبيرة للمؤسسات الخاصة، والحماية المطلوبة للمؤسسات الاقتصادية لهذا القطاع من المنافسة الأجنبية وإدخال التعديلات على بعض التشريعات الخاصة بتنظيم التجارة والتي تكون نتائجها تقليل حالات الصراع التنافسي بواسطة الطرق غير النزيهة، والعمل على حفظ الموازنات المختلفة للأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية في البلد للحفاظ على المصالح الوطنية، فضلاً عن عملها الأساسي في تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

وعليه تسعى هذه الدراسة الى تحديد اهم المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

التنمية الاقتصادية في العراق..... الواقع والمعوقات

حاول معظم الاقتصاديين استعمال بعض المصطلحات الاقتصادية للتعبير عن ظواهر التغير في المجتمعات المتخلفة إلا إن هذه المصطلحات تبدو متشابهة لبعض الاقتصاديين إما البعض الآخر فلا يرى هناك تشابه بين مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية حيث أن كل منهما له معنى اقتصادي معين يختلف عن الآخر وأن مصطلح النمو يشير إلى التزايد في الأبعاد والمقاييس . أما التنمية فتشير إلى التغير في الكم والكيف ⁽¹⁾. وتعرف التنمية على أنها مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي أي لا يختص بقطاع معين وبالتالي فإن عملية التنمية تعني التطور في مجالات عدة تهدف

إلى أحداث زيادات مطردة في الدخل الفردي باعتبار الفرد هدف التنمية ووسيلتها ⁽²⁾. ويرى البعض بأنها إحدى المشاريع الهادفة لإقامة مجتمع اقتصادي أفضل ⁽³⁾. أو أنها عملية تفسير هيكل يهتم بقضايا الهيكل أو

اعتبار عنصر لا يقتصر تأثيره على المستوى الكمي لاقتصاد البلد وإنما أصبحت التنمية تؤثر في حالة البلد (4). وكذلك تعرف التنمية على أنها عملية تهدف إلى نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم إي الانتقال من الوضع الاقتصادي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي المتقدم وهذا الانتقال سوف يؤدي إلى تفسيرات جوهرية في الإنتاج والمستوى الثقافي (5). بهذا المعنى تعني التنمية ((عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وأحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه)) (6).

لذا يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية تعتبر في الجانب الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد، والمؤسسات والاقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود في البنى والمؤسسات والعلاقات، وكلما كانت هذه السياسات فاعلة وكفوءة ومتكاملة تسارعت عملية التنمية وأعطت النتائج المرجوة منها.

وفي ضوء هذا الموقف لمفهوم التنمية اتسعت مضامينها وتعددت إبعادها لتشمل جوانب الحياة في المجتمع جميعها، وبذا اكتسب المفهوم طبيعته الشمولية وبات واضحاً بأن الاهتمام ينبغي أن لا ينصب على الرفاه المادي فحسب بل ينبغي له أن يمتد إلى تحقيق مستويات ثقافية أعلى تتيح للإنسان أن يحيا حياة هانئة ويمارس مواهبه ويطور قدراته. وعلى ضوء ذلك تبنت منظمة العمل الدولية في أواسط السبعينات (مفهوم الحاجات الأساسية) وذهبت إلى وجوب تغيير أولويات التنمية لصالح خلق الوظائف وإشباع حاجات الإنسان الأساسية من قبيل المأكل والمأوى والملبس والتعليم الابتدائي والثانوي والرعاية الصحية الأولية. وعلى الرغم من إعادة توزيع الدخل والحاجات الأساسية فأنها لم تنتهج منهجاً متكاملاً للتنمية البشرية. فقد حظي الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن المنصرم على ضوء النتائج المزدهرة في عملية التنمية، فقد جرى التوسع بالاستثمار في هذا المورد، إذ حققت البلدان المتقدمة نمواً أكثر من 80% نتيجة تطور العنصر البشري بينما لم يحقق نصيب العامل من رأس المال المادي نمواً أقل من 20% (7).

ثم جرى إضافة مفهوم الاستدامة إلى التنمية (8) وازداد اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي المعاصر بالتنمية البشرية المستدامة وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس ودلالات لها ارتباطات بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب فهماً جديداً ومعاصراً للتنمية البشرية (9).

ويمكن النظر الى واقع التنمية في العراق من خلال أهم مؤشرات التنمية وما تم انجازه على ارض الواقع ، وهو انجاز ليس بالمستوى المطلوب، ذلك أن مسيرة التنمية شهدت معوقات عدة نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد والتي غيرت مسار التنمية. ومع عملية التغيير بعد نيسان 2003 رأى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن العراق مقبل على إستراتيجية جديدة تؤدي إلى إطلاق تنمية حقيقية، تستبدل الوضع القائم

بوضع تنموي متطور بعد عقود من تهشم كبير في كل مفاصل الاقتصاد العراقي. إلا إن ذلك انعكس سلباً على البلد من خلال تراجع العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية ولاسيما بعد تراجع مستوى الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء والماء وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري فضلاً عن التدهور في قطاعي الصناعة والزراعة، فضل عن التدهور الأمني والاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. مما كان له أثر كبير على مسيرة التنمية .

وعلى ضوء دراسة أعدت من قبل صندوق السلام العالمي لتقييم واقع البلدان على ضوء مؤشرات الأداء التنموي، إذ يقوم على ترتيب الدول حسب مؤشرات أساسية منها سياسية واقتصادية واجتماعية تشكل في مجموعها مكونات الدرجة التي يعطيها المؤشر السنوي لكل دولة مشمولة بالتصنيف التي تعتمد على مؤشرات فرعية سنوية مكونة من 12 مؤشراً ، منها الضغوط السياسية واللاجئون والمهجرون والمشاكل الحزبية والتنمية الغير المنتظمة والنزاعات الداخلية وغيرها من المؤشرات الأخرى. ويمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي .

الجدول (1)

مكونات مؤشر العراق في ترتيب الدول الفاشلة الذي يصدره صندوق السلام للسنوات 2009-2011

المؤشر	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية والعسكرية	مجموع المؤشرات	الترتيب بين الدول
--------	---------------------	---------------------	-----------------------------	----------------	-------------------

السادسة	108,6	9,0	شرعية الدولة	8,6	التنمية الغير منتظمة	8,7	الضغوط السياسية	2009
		8,4	الخدمات العامة	7,6	الاقتصاد	8,9	الاجنئون والمهجرون	
		9,3	حقوق الانسان			9,7	المشاكل الحزبية	
		9,7	الامن			9,1	الهجرة	
		9,6	الشقاق الحزبي					
		10,0	التأثير الخارجي					
السابعة	107,3	9,0	شرعية الدولة	8,8	التنمية الغير منتظمة	8,5	الضغوط السياسية	2010
		8,4	الخدمات العامة	7,6	الاقتصاد	8,7	الاجنئون والمهجرون	
		9,1	حقوق الانسان			9,3	المشاكل الحزبية	
		9,5	الامن			9,3	الهجرة	
		9,6	الشقاق الحزبي					
		9,5	التأثير الخارجي					
التاسعة	104,8	8,7	شرعية الدولة	9,0	التنمية الغير منتظمة	8,3	الضغوط السياسية	2011
		8,0	الخدمات العامة	7,0	الاقتصاد	9,0	الاجنئون والمهجرون	
		8,6	حقوق الانسان			9,0	المشاكل الحزبية	
		9,5	الامن			8,9	الهجرة	
		9,6	الشقاق الحزبي					
		9,3	التأثير الخارجي					

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في :

http://www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=99

&Itemid=140

وحسب التصنيف لعام 2009 جاء الصومال على رأس قائمة الدول الفاشلة يليها زمبابوي ثم في المرتبة الثالثة والرابعة السودان وتشاد على التوالي وكانت الكونغو خامساً والعراق في المرتبة السادسة, في حين احتل العراق المرتبة السابعة حسب التصنيف للعام 2010, أما عام 2011 فقد احتل العراق المرتبة التاسعة, وقد جاء ذلك نتيجة حدوث تغيرات بالمؤشرات الأساسية ولاسيما المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات

والسياسية والعسكرية مما ولدت انخفاضاً بالمؤشرات الفرعية مثل الجوانب السياسية واللاجئون والمهجرون والهجرة فضل عن مؤشرات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان والتأثير الخارجي. فيما احتلت فنلندا أسفل هذه اللائحة إذ كانت أقل الدول فشلاً (أكثرها نجاحاً). وفي عام 2011 .

إن هذا الفشل التنموي ما هو الا حصيلة تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تكشفها النقاط المرتفعة التي نالها العراق بإزاء كل من هذه المؤشرات، مع الإقرار أن المؤشرات الناتجة عن التبدل السياسي قد أحدثت أثراً أكبر في هذا التدهور.

وعلى العموم تؤثر مكامن الضعف في الاقتصاد العراقي بشكل أو بآخر في سياساته الاقتصادية برمتها، وبضمنها سياسته النفطية وممكنات تطويرها ، وقد وجد العراقيون أنفسهم أصحاب إرث كبير من المشاكل الاقتصادية التي انعكست في حياتهم وفي طبيعة الدور الذي من الممكن إن يمارسوه في تحديد الشكل المؤمل للدولة العراقية، وبهدف تحديد النقاط الأساسية في تحليل واقع البيئة الاقتصادية العراقية يمكن تأشير أهم النقاط الجوهرية التي تعترض مسيرة التنمية في العراق، ويمكن تحديدها باتجاهين، يناقش الاتجاه الأول أهم المعوقات التنموية المباشرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، اما الاتجاه الثاني فيركز على المعوقات التنموية غير المباشرة.

أولاً: المعوقات التنموية المباشرة

وتتضمن مجموعة من المشكلات التي تعرقل الجهد الإنمائي في العراق وهي على وجه التحديد:

أ- هيمنة وسوء توزيع عوائد قطاع النفط

تشير الدراسات إلى أن بنية الاقتصاد العراقي تعتمد وبشكل كبير حول إنتاج وتصدير النفط الخام، إذ يؤشر الواقع الاقتصادي أن البلد يعتمد اعتماداً شبة كامل على عوائد النفط في تمويل الموازنة العامة والتي تشكل (95%) ، وأكثر من (65%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ناحية عوائده ، وفي الوقت الذي يولد فيه قطاع النفط معظم الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة فإنه لا يستوعب سوى نسبة ضئيلة من حجم القوى العاملة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى. وعلى ضوء ذلك فقد انقسم الاقتصاد الى قطاعين منفصلين، الأول قطاع حديث يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني. وان هذين القطاعين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة بينهما. وهو بذلك يعتبر القطاع الوحيد في تمويل برامج التنمية في العقود السابقة والوقت الحاضر. والجدول الآتي يبين نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (2)

مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2008) مليون دينار.

السنة	قيمة ناتج قطاع النفط	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة قطاع النفط % *
2003	20349772.0	29585788.6	68.78225
2004	30808541.6	53235358.7	57.87233
2005	42379784.7	73533598.6	57.63323

55.29129	95587954.8	528518108	2006
52.95201	111455813.4	59018094.5	2007
55.49652	155982257.6	86564722.1	2008

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية.
 /* تم احتساب النسبة من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (العمود الثاني والعمود الثالث).
 لقد انعكست هذه الظاهرة على فعاليات الاقتصاد من جهة عدم التنوع في الانتاج وعدم قدرته على إشباع الطلب المحلي المتزايد من مختلف أنواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع المتخلف.

وعلى الرغم مما قيل حول ضرورات التخلص من هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي التي أرفهته وشكلت بذاتها قيوداً على العدالة التوزيعية وجعلت من الاقتصاد أسيراً "للتقلبات في الأسعار الدولية في ما تمخضت عنه الحقب السابقة، إلا إن بوادر التخلص من هذه الهيمنة لا تزال غير واضحة.
 فالعراق لم يتمكن في السنوات التي تلت عام 2003 من إيجاد نوع من التوازن في النمو بالنسبة للقطاعات الأخرى غير النفطية وتحديد القطاعات الزراعي والصناعي. فقد تعرض القطاع الزراعي للتدمير والإهمال، وذلك بتأثير سياسة الاستيراد غير المبرر للمواد الغذائية والمصنعات الغذائية، فضلاً عن ضعف قدرة المزارع العراقي في تطوير عمله المزرعي. وكذلك توجه الدولة إلى تمويل الأجهزة الأمنية على حساب الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي الشعور بالإحباط وإهمال الأراضي الزراعية. فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات العملية الزراعية من معدات وآلات وبذور جيدة، وارتفاع ملوحة الأرض جراء أساليب الري غير المدروس، مما جعل هذا القطاع يقف عائقاً أمام عجلة التنمية الاقتصادية، وليس مكماً لها، أما القطاع الصناعي فهو الآخر يواجه المشاكل التي تركتها سياسات التصنيع الخاطئة والتي ولدت قطاعاً صناعياً متهاكاً، فلم يتمكن من النهوض بالعبء الاقتصادي، قبل 2003 ، فقد كان مجمل ما تمتلكه الدولة في الصناعة العراقية يقدر بـ 192 مشروعاً مملوكاً لها يعمل فيها ما مجموعه (500) ألف فرد. وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقاعد، وأصبحت أغلبيتها ذات إنتاجية واطئة تشكل عبئاً مالياً على الدولة⁽¹⁰⁾.

وقد ترتب على ذلك كله ضعف قدرة الحكومة على توسيع استثماراتها في رأس المال المادي والبشري، بل شمل الجوانب البشرية والاجتماعية والإنسانية كلها، فهذه التركة تحتاج سياسات تنموية تعمل على التخلص من تلك الإثارة مما يزيد الأمر صعوبة أن الدولة قد انهارت وظهر الإرهاب وتفشت ظاهرة الفساد والعديد من الممارسات التي لم تكن مألوفة في المجتمع العراقي مثل أعمال العنف والسلب والنهب والتهجير القسري

والطائفية لذلك يجب أن نكون واقعيين عند التكلم عن واقع الاقتصاد العراقي أو مستقبل الاقتصاد العراقي (11)

ب- ضعف ومحدودية القطاع الخاص

بعد أن انفضت الحرب أوزارها ظهرت رؤيتان للفلسفة الاقتصادية تدعو الأولى الى اعتماد الليبرالية الاقتصادية والشروع ببرنامج واسع للخصخصة يشمل المشروعات (192) المملوكة للدولة والقبول بالاستثمار الأجنبي والواردات الأجنبية، أما الرؤيا الثانية فهي تحذر وتحد من هذه السياسات وتؤكد على أهمية الإبقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعية (12). وبغض النظر عن الجدل السابق بين الرؤيتين فإن العراق عانى في الحقب السابقة من ادارة عشوائية للاقتصاد، أرهق بها من قبل سياسات القطاع العام، والرغبة في إعادة تشكيل الحلقات المالية لتصب في المصلحة الخاصة بالقسم السياسية. إن النظرة الواقعية إلى حقيقة وقدرات القطاع الخاص أمر في غاية الأهمية لأسباب عدة من أهمها وجود هذا القطاع حاضرا في الأصل وبالتالي عدم إمكانية حذفه من المشهد الاقتصادي والسبب هو الدعوة المتصاعدة لأن يكون هذا القطاع هو القائد للنشاط الاقتصادي في خضم تدويل الحياة الاقتصادية وظاهرة تنامي فكر العولمة .

أن واقع القطاع الخاص بعد عام 2003 ، يظهر انه قطاع محدود نتيجة أعمال السلب والنهب التي استهدفت الكثير من المشروعات الخاصة كما إن الانفتاح مع العالم الخارجي أدى إلى إغراق السوق المحلية بالكثير من السلع والخدمات وبأسعار رخيصة جداً يصعب على القطاع الخاص منافستها نتيجة إن الوسائل المستخدمة في الإنتاج بدائية أو غير متطورة فضلا عن تدني مستويات الإنتاجية ونقص المواد الأولية والطاقة ناهيك عن الوضع الأمني وتدهوره الذي دفع العديد من الأفراد لمغادرة البلد إلى سوريا والأردن بسبب قيام العصابات الإرهابية بخطف أفراد أسرهم وابتزازهم كل هذه الأمور دفعتهم إلى مغادرة البلد حيث تقدر رؤوس الأموال التي دخلت الأردن بحوالي ملياري دولار بعد عام 2003 (13).

لقد اتجهت الدولة اليوم الى تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وبناءه بما يلبي متطلبات المرحلة، وعلى الرغم من ذلك فإن حدوث العديد من التغيرات في عام 2007 ولاسيما فيما يتعلق بتغير مقود الإدارة للاقتصاد العراقي على صعيد المستويات الوزارية والإقليمية، إلا إن الاقتصاد العراقي بقي يتقدم ولكن بدرجات متراجعة ليشهد استقرارا مع مطلع عام 2008، وفي هذه المدة كانت الإيرادات الحكومية والخدمات العامة وما يرتبط بها تمويل بالكامل من عائدات النفط، وهذا ما يؤكد استمرار هيمنة الدولة على إدارة الاقتصاد العراقي، على الرغم من كل الدعوات من قبل

المؤسسات الدولية التي تهدف إلى تبني برامج الخصخصة وخلق دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص بالشكل الذي يجعله هو الرائد فيها، فقد ارتفع حجم الإيرادات التي تتولاها الحكومة وقطاعها العام الى (1.8) مليون برميل من أصل ما متوسطه (2.3) مليون برميل يوميا، وعلى أية حال، ففي حدود هذا الاعتماد شبه الكامل على العوائد النفطية فإن المتوقع منه في المستقبل المنظور إن ينشئ مناخ مؤسسي متردي ليشمل كل الموازنات الجزئية، وهذا يترتب عليه انخفاض القدرة على الوصول الى الرساميل الخاصة، وبقاء

المهارات الفنية والتكنولوجية في مستويات متدنية أيضا. وعلى الرغم من التشريع الموازي لظهور القطاع الخاص في العراق وبنائه القانوني في الاستثمار، فإن ذلك سيبقى قيذا بحدود على القدرة الضعيف والمرتبطة بإدارة الاقتصاد ذاته، وهذا معناه تلكوء في برامج الإصلاح الاقتصادي وعدم إمكانية الوصول الى قطاع خاص قوي قادر على جذب استثمار أجنبي يمكنه إن يبقي عملية النمو والاستقرار الطويل الأجل⁽¹⁴⁾.

إن ضعف القطاع الخاص في النشاط الاستثماري في البلاد بعد التغيير يظهر من مقارنة تكوين رأس المال الثابت بين القطاع العام والخاص، ففي المدة التي أعقبت عام 2003 شهد انتعاشا ملموسا ، حيث ازداد من 2.9 تريليون دينار عام 2004 الى 33.8 تريليون دينار عام 2007 بالأسعار الجارية محققا معدل للنمو 128% سنويا للمدة المذكورة . ان هذا الانتعاش الذي شهدته السنوات 2004-2007 في حجم تكوين رأس المال الثابت يعود إلى تنامي الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناته، فضلا عن ذلك دور المنح في تعزيز هذه الزيادة كما ازداد تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام من 2.5 تريليون دينار عام 2004 الى 33.6 تريليون دينار عام 2007 وبمعدل نمو مركب 136% . اما القطاع الخاص ففضلا عن تواضع حجوم تكوين رأس المال الثابت في فعالياته فقد شهد تراجعاً من أعلى مستوى تحقق بعام 2005 والبالغ 438.8 مليار دينار الى 258.2 مليار دينار عام 2007 ولم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت في أعلى مستوياته في عام 2005 عن نسبة 4.5% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت⁽¹⁵⁾. والجدول الآتي يبين ذلك

(3) الجدول

تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع العام والخاص بالأسعار الجارية للسنوات 2004-2007 مليون دينار عراقي

السنة	قطاع عام	قطاع خاص
2004	2.487.718	370.088.0
2005	9.743.477	438.885
2006	16.013.395	269.550
2007	33.573.936	258.226

المصدر: وزارة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، جدول 13، ص44.

وعلى الرغم مما تقدم فإن الدور الاجتماعي الذي يضطلع به القطاع العام لا يزال مهما للغاية، فيوساطته يجري تقديم مساعدات نقدية وعينية، مع أن هذه البرامج صغيرة جدا بالمقارنة مع برنامج التوزيع العام أو رواتب التقاعد. إن أهلية استخدام هذه المنافع تركز، إلى حد كبير، على معايير فئوية تستهدف الأشخاص الذين يتوقع أن يكونوا معرضين للضرر بصورة مزمنة، مع وجود استهداف محدود جدا على أساس الحاجة. وليست هناك معلومات تتيح إجراء تقييم دقيق. لكن من المرجح، أسوة ببلدان أخرى في المنطقة لديها أنظمة مماثلة، أن جزءا كبيرا من المنافع يذهب، في النهاية، إلى أشخاص وعائلات من غير الفئة الأكثر فقرا. فهناك تحويلات نقدية إلى حوالي (300) ألف شخص من العسكريين المسرحين بموجب البرنامج الحكومي للتسريح

وإعادة التوظيف، ويبلغ مجموعها (375) مليار دينار عراقي. فضلا عن ذلك، تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منحة نقدية شهرية (العلاوة العائلية) للعاجزين عن العمل، ومنهم أصحاب عائلات (16).

ج- ظاهرة الفساد

يوجد الفساد في المجتمعات كلها غير ان بعض البلدان تتضرر منه أكثر من بلدان أخرى. وكثيرا ما تبرز مشاكل الفساد بحدة في البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تولى فيها الأولوية القصوى لمسائل إدارة الحكم والاستقرار. فالكثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى الى تحديد سبل مكافحة آثار الفساد المضرة في الوقت الذي يبدأ فيه المواطنون في المطالبة بمساءلة قادتهم (17).

ان استشرأ ظاهرة الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل أصبح واحداً من المعوقات التي تهدد مسيرة التنمية في العراق، فالواقع يؤكد ان قضايا الفساد الإدارية والمالية خلال السنوات التي تلت عام 2003 تبين مدى توسع هذه الظاهرة في مفاصل الحياة كافة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية، فعن طريق الفساد يتم هدر وتبذير معظم موارد البلد مما يهدد عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد. وبهذا الخصوص فقد تم تعريف هذه الظاهرة من قبل منظمة الشفافية العالمية بأنه " سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية "، وكذلك يعرف الفساد الإداري بأنه ظاهرة اجتماعية وسياسية عالمية تحدث في العديد من دول العالم تعمل على تفشي الآثار السلبية على اقتصاديات تلك البلدان ويظهر الفساد تحت مسميات عدة منها الرشوة والاستغلال والإثراء غير المشروع (18).

لقد أصبحت ظاهرة الفساد في العراق ظاهرة طبيعية ينظر إليها على إنها ممارسات مشروعة، ويرجع ذلك بصورة أساسية الى الحاجة في تدبير أمور الحياة الأساسية من غذاء ودواء بعدما عجزت الدولة عن إيجاد الحلول الى العديد من المشاكل الاقتصادية، هذا ويتميز الفساد في المرحلة الحالية بميزات قد تكون فريدة من نوعها مقارنة بالفساد الموجود في العالم إذ إن هذا الفساد ليس فساداً إدارياً بسيطاً يقصد به حصول الموظف على أجر إضافي إنما هو فساد مركب ومعقد بدأ من

فساد الفرد الى فساد الجماعة ثم الى فساد المؤسسة ثم انتقل الى فساد الكيانات التي تحيط بهذه المؤسسات، وأصبح الفساد يتداخل مع أهداف أخرى ترمي الى التخريب الاقتصادي والتشريد السياسي وإثارة الفوضى وتمويل الإرهاب وتمويل حتى بعض الجماعات التي تدعي الشرعية في وجودها. كما يتميز الفساد في العراق بأنه فساد مسلح يحتمي بقوة السلاح وبقوة الجماعات سواء أكانت (عشائرية، دينية، سياسية) وبطرق عدة ومتنوعة. فضلا عن ذلك إن الفساد يتعلق بصلب العملية الخدمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. أي انه ليس مسألة الاستفادة من العمليات الاقتصادية، إنما هو يخص هذه العمليات ويعقدها ويعطلها الى ابعد الحدود (19). ووفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية للمدة 2009-2011 المعنية بالكشف ومراقبة الفساد في العالم، كانت مؤشرات ادراك الفساد في العراق متقاربة اذ لم تتجاوز 2 مما يؤكد وجود نسب عالية من الفساد المالي

والاداري على الرغم من الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، فضلا عن ظهور العديد من المؤسسات والمنظمات المتخصصة في هذا المجال ويمكن توضيحها في الجدول الاتي:

الجدول (4)

مؤشرات إدراك الفساد في العراق

السنة	المرتبة	مؤشر ادراك الفساد *	مجموعة الدول
2009	179	1.3	180
2010	175	1.5	180
2011	175	1.8	182

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في : التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية، 2009، 2010، 2011.

*يمنح مؤشر مدركات الفساد الدول درجات من صفر الى عشرة على أساس ان الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد وتعني العشرة وجود مستويات منخفضة منه.

ثانياً: المعوقات التنموية الغير مباشرة

واتساقاً مع ما سبق التطرق اليه من معوقات مباشرة تعرضت اليها التنمية الاقتصادية في العراق، والتي أصبحت تعرف بأنها تنمية متعثرة لا تتماشى مع واقع الاقتصاد العراقي وإمكانيته المادية والبشرية، فكان لابد من التعرض الى اهم المعوقات غير المباشرة والتي تعاني منها السياسة الاقتصادية في البلد والمتمثلة بالمديونية ودورها السلبي على الاقتصاد، وكذلك التمويل الدولي و جذب الاستثمارات الأجنبية. لذلك على الدولة ان تسعى للتخلص من هذه المعوقات وبالتالي النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

أ- الديون الدولية

وعلى الرغم من كون أزمة المديونية تعد من اخطر المشاكل الاقتصادية لأنها تحمل مخاطر اجتماعية وسياسية متمثلة بالتبعية الاقتصادية والسياسية للبلد المقرض برزت هذه الأزمة في العراق في الثمانينيات وتفاقمت نتيجة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي بشكل عام والأزمات التي عانى منها الاقتصاد العراقي بشكل خاص . التي ادت الى اختلال هيكله الاقتصادي على الرغم من كون العراق بلدا غنيا بالموارد والامكانات المالية والبشرية، والجدير بالذكر انه عند نشوء أزمة المديونية العالمية عام 1982 وعجز بعض الدول النامية من مواجهة الالتزامات المالية الدولية، لم يكن العراق يعاني من ظاهرة المديونية الخارجية لامتلاكه احتياطات مالية ضخمة والمتولدة من الصادرات النفطية. الا انه تحول الى دولة مدينة مع انخفاض اسعار النفط فضلا عن استمرار الحرب العراقية الايرانية التي استنزفت هذه الاحتياطات، فضلا عن حرب الخليج وما تلاها من عقوبات اقتصادية دولية ادت الى تفاقم المديونية وبالتالي زيادة خدمة اعباء الديون.

وتشير أغلب التقديرات على الرغم من اختلافها إلى أن الحجم الكلي للديون العراقية قد يربو على نحو 300 مليار دولار، وبغض النظر عن حقيقة تلك الأرقام فإن ما يلفت النظر في هذا الصدد هو كيف سيتم سداد هذه المليارات في ظل الاحتياج الشديد لإصلاح القطاعات الاقتصادية الأخرى التي دمرتها الحربان الأمريكيتان على العراق ومن قبلهما الحرب العراقية الإيرانية، وذلك في ظل ناتج محلي إجمالي من المتوقع ألا يتعدى 50 مليار دولار سنوياً تأتي جميعها من عائدات النفط العراقي.

وعلى ضوء ذلك فقد دعا البنك وصندوق النقد الدوليين إلى ضرورة إعادة جدولة ديون العراق في إطار "نادي باريس"، كما طالباً بضرورة تخلي بعض الدول الكبرى مثل فرنسا وروسيا عن بعض ديونها لدى العراق حتى لا تتحمل الحكومة الجديدة أعباء هذه الديون وتتفرغ لإعادة الأعمار.

وبعد الحصول على موافقة برنامج المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد النزاع التابع لصندوق النقد الدولي، وافقت 18 دولة دائنة من أعضاء "نادي باريس" في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 على إلغاء 80% من الديون المستحقة لها لدى العراق. ووفقاً لهذا الاتفاق تلغى ديون العراق على ثلاث مراحل⁽²⁰⁾. وقد وافقت اللجنة التنفيذية في صندوق النقد الدولي في 29 أيلول/سبتمبر 2004 على تقديم برنامج معونة عاجلة لما بعد النزاع تبلغ 436.3 مليون دولار للعراق. كما وقع صندوق النقد مع العراق اتفاق استعداد ائتماني في 23 كانون أول/ديسمبر. وهذا مؤشر على الدعم المقدم ضمن جهود إعادة بناء اقتصاد العراق خلال عام 2006، مما يساعد على تحفيز تقديم المزيد من الدعم الدولي، بما في ذلك تخفيف الديون. وان مساعدة الطوارئ لمدة ما بعد الحرب مصممة لغرض تقوية القدرات الإدارية والمؤسسات التي ستكون ضرورية لإدامة الانتعاش الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى من المساعدة المالية وكذلك إبداء المساعدة في بناء الطاقة الاستيعابية⁽²¹⁾.

ب- جذب الاستثمار الأجنبي

تشير الظروف السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق إلى التحول نحو الاقتصاد الحر والقبول بشروط المؤسسات الدولية المتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحرية عمل الشركات متعددة الجنسيات وتحويل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وهذا التحول شهدته بلدان نامية كثيرة نجمت عنه إيجابيات ولكنه لا يخلو من السلبيات. وترتكز أولويات هذه التحولات في الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمار الأجنبي بهدف إصلاح الاقتصاد العراقي.

إن حاجتنا للاستثمار الأجنبي المباشر تتسجم والتحولات الاقتصادية الشاملة التي حصلت بعد سقوط النظام السابق في (9) نيسان عام (2003) والتوجه نحو الخصخصة والتقليل من دور القطاع العام وإحلال آليات السوق في الحياة الاقتصادية. إذ إن أغلب مؤسساتنا الاقتصادية الإنتاجية والخدمية تعاني من الشلل التام في ظل الآثار التي نجمت عن تداعيات الانهيار الاقتصادي التام بعد التبدل السياسي مما خلق معه صعوبة الاعتماد على إمكاناتنا الذاتية في معالجة هذه المشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا الاقتصادية.

لقد بات مقبولاً بأن هذه المعوقات التي يعاني منها البلد تقودنا إلى استخدام أسلوب الاستثمار الأجنبي من أجل استغلال مواردنا المادية والطبيعية، وهذا ما ينسجم مع مجموعة من القوانين الصادرة عن

الحكومة العراقية والخاصة بالاستثمار مثل قانون 37 لسنة 2003 وقانون 13 لسنة 2006 والتي تهدف من خلالها الى تحسين بيئة الاستثمار (22).

وعليه لابد من التغلب على اهم هذه المعوقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في توفير متطلبات جذبها ومنها (23) :

1. توفير الأمن والاستقرار السياسي.
2. توفير الأطر القانونية والتشريعية الملائمة.
3. توفير الملاكات الكفوءة والعمل على عودة الكفاءات المهاجرة.
4. استحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية.
5. إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لأجهزة الدولة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني مع توفير المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق.

ج- تأثير التمويل الدولي

ان من اهم صور التمويل الدولي في العراق هو صدور وثيقة العهد الدولي فقد تناولت هذه الوثيقة ملفات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وهي تمثل رؤية مشتركة والتزامات متبادلة بين العراق والمجتمع الدولي .

وقد تضمنت الوثيقة ملخصا ماليا عن الاطار المالي حتى الأمد المتوسط . وعلى ضوء هذه الوثيقة تم وضع خطة تنموية شاملة الى مختلف قطاعات البلد والتي تشمل (النفقات التشغيلية، شبكة الحماية الاجتماعية، نفقات الحرب، النفقات الاستثمارية، الطوارئ) من شأنها نقل الاقتصاد العراقي من النظام الموجه مركزيا الى نظام السوق الحر. ويتم تحقيق هذه الوثيقة بنهاية العام 2011 وهي تشمل نفقات استثمارية مقدرة بـ 14.61 مليار دولار عام 2007 وتصل الى 18.68 مليار دولار عام 2011، مع تناقص مالي تدريجي في مبالغ المساعدات , إذ تبلغ المساعدات 5.37 مليار دولار عام 2007 وتصل 0.02 مليار دولار فقط عام 2011، فضلا عن ذلك تضمنت الوثيقة سيطرة مركزية تمثلها مجموعة بغداد وهي التي تمثل أعضاء المجموعة الاستشارية العراقية في بغداد حصرا، بينما يشهد البلد تحولا باتجاه النظام اللامركزي وإقامة الفيدراليات

(24) . وعلى هذه المعطيات يمكن إن نشير الى إن وثيقة العهد الدولي تتضمن التزامات العراق تجاه المجتمع الدولي أكثر ما يتعين على المجتمع الدولي تقديمه للعراق، فالوثيقة كتبت وترجمت على ما يبدو ويظهر ذلك واضحا لدى المتخصصين وهي وان حملناها على حسن النية تتضمن فصلا بين الخطط التنموية والامكانيات المالية المتاحة (25).

الاستنتاجات:

1. إن نمط التنمية في العراق استمر أسير النفط لارتباط حركة العملية وزخمها بوفرة العوائد النفطية أو شحتها، فتزداد زخماً في ظل زيادتها، وتراجع في ظل تناقصها.
2. كان لتصرف صناع القرار تجاه قطاع النفط أثره المباشر في صياغة اتجاهات التنمية، كما كان لسعيهم في السيطرة على هذا القطاع بوصفه مصدراً للثروة، وبالتالي السلطة، أثاره السلبية على المجتمع والدولة والاقتصاد معاً، وأفضى إلى تطور نموذج الدولة الريعية المستبدة.
3. ساهمت زيادة سيطرة الدولة على قطاع النفط في المزيد من تخلف هذا القطاع، ولا سيما وأنه تحمل الآثار السلبية لأخطاء السياسة التي ارتكبتها حكام البلد ولا سيما في الربع الأخير من القرن الماضي وحتى احتلال العراق.
4. ما يزال القطاع النفطي يعاني من مشكلات واختناقات تهدد استمراره في رفد الاقتصاد والدولة والمجتمع بالموارد، ما لم يصار إلى تحديث بنائه ومؤسساته وتجديد العلاقة بينه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى على أسس جديدة.
5. لذا تتهدد عملية التنمية احتمالات لا تقل خطورة عن المشكلات التي عانت منها في السابق، في ظل ارتئانها للنفط، واستمرار ارتباطها بعوائد النفط.
6. تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي لا سيما بعد عمليات النهب والسلب التي حدثت إبان الاحتلال الأمريكي للعراق، والتي تركزت وبشكل كبير في عقود الأعمار.
7. ارتفاع عدد العاملين في كل مؤسسات الدولة، وبالتالي ارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة على الرغم من الدعوة إلى تقليص دور الدولة في المرحلة التي تلت التغيير، مما يعني الارتفاع الثابت للتكاليف التي تتحملها الدولة نتيجة الفائض في قوة العمل مما يؤكد الصفة الريعية للاقتصاد العراقي.

التوصيات:

1. الشروع في رسم استراتيجية شاملة للتنمية في العراق تأخذ بنظر الاعتبار تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة ومكون رئيس للدخل القومي، فتقلل من مخاطر الاعتماد على النفط، وتشجع إطلاق تنمية حقيقية وشاملة. تنمية تهتم بتحسين أوضاع الناس وتزويد من رفاهيتهم.
2. إجراء دراسات سريعة للمكانم والحقول النفطية لغرض التأكد من سلامة إنتاجها بطاقات مثلى وعدم الانجرار وراء زيادة الإنتاج.
3. تكثيف الجهود من أجل إعادة الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
4. تنقيف وإعداد السكان لتقبل فكرة الإصلاح الاقتصادي عن طريق نشر المعلومات بكل الوسائل المتاحة من أجل إن تكون التغييرات المقبلة أكثر قبولا.
5. مكافحة الفساد المالي والإداري في البلد.
6. تطوير صناعة الغاز الطبيعي لغرض جعل هذه الصناعة مصدراً رئيساً في الاستهلاك المحلي. ومن ثم تقليل الاستهلاك المعتمد على المشتقات النفطية.
7. إعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص العراقي وتوسيع دوره في الصناعة النفطية.

المصادر:

1. مازن عيسى الشيخ وخلف موسى - التنمية الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2000م، ص119.

2. جلال عبد الرزاق مهدي وآخرون – الاقتصاد، مطبعة النهار الجديدة ، بغداد ، الطبعة الثالثة عشر ، سنة 2007، ص171.

3. عباس فاضل محمود العامري – مجلة المستقبل العراقي ، العدد 50، سنة 2005، ص248.

4. محمد تركي صالح القريشي – علم اقتصاد التنمية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، سنة 2010، ص41.

5. عمر محي الدين – التخلف والتنمية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القاهرة ، بيروت العربية ، ص210.

6. أسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وإدارة التنمية – إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، حزيران ، 1997 ، ص17

7. محمد محمود الامام ، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية/التنمية البشرية في الوطن العربي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 1995، ص101.

8. UNDP, Human Development Report 1994: New Dimensions of human security, United Nation, New York, 1994, p4.

9. سالم توفيق النجفي، تراجع أوضاع التنمية البشرية بعد الاحتلال الى مستويات منخفضة، مجلة الحكمة، العدد(42)، بيت الحكمة بغداد، 2006، ص59.

10. ([http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/851.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/851.htm))

11. احمد علي المعموري و جواد كاظم البكري، التقرير الاستراتيجي للعراق لعام 2008 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2009، ص273.

12. حسن لطيف الزبيدي، المشهد الاقتصادي العراقي – المعطيات والخيارات، مركز العراق للأبحاث، المستقبل العراقي ، العدد 5، 2005، ص153.

13. حسن لطيف وآخرون، البطالة في العراق المظاهر والاثار، دراسات اقتصادية- مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، بغداد، العدد 21، 2009، ص117.

14. Measuring Stability and Security in Iraq (Section 9010, Public Law 109-289) December 2007 Report to Congress In accordance with the Department of Defense Appropriations Act 2007.p8

15. وزارة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، جدول ، ص44.

16. البنك الدولي، وحدة التنمية البشرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العراق :الحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية(سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد)، مذكرة سياسية عامة، حزيران /يونيو 2005 ، ص12.

17. الامم المتحدة: شعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم ، مكافحة الفساد لتحسين الحكم ، 1998 ، ص9.

18. عبد الكريم جابر شنجار ، متضمنات التنمية البشرية واعباء الديون الخارجية في دول عربية مختارة للمدة(1982-2005) دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد ، 2009، المجلد الثاني، ص457.

19. علي العلق، إعمال الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد، بيت الحكمة، بغداد، 2006، ص 15
20. احمد جاسم جبار، النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010، ص 107-108.
21. ضياء المرعب، الديون البغيضة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 18، بيت الحكمة، 2006، ص 19.
22. سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 4، 2008، ص 202.
23. اديب قاسم شندي، دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، ع 21، 2009، ص 42.
24. حسن لطيف الزبيدي، نعمه محمد العبادي، عاطف لافي السعدون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، 2008، ص 592.
25. المصدر نفسه.